البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المتحقق خلال نفس الفترة من العام الماضي. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهر الأول من عام 2014 بنسبة 3.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2013. أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2013 ليصل الى 12.6٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 12.2٪ خلال عام 2012.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 424.7 مليون دولار (3.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,430.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 432.3 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,795.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 74.2 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,013.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 497.5 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,090.7 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 567.2 مليون دينار (2.7٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 69.7 مليون دينار (1.1٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 141.2 نقطة (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,207.0 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,100.8 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,427.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 213.8 مليون دينار ليبلغ 11,862.3 مليون دينار (49.4٪ من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليصل إلى 7,234.5 مليون دينار (30.2٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 79.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013 مقابل 75.5٪ في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2013 بنسبة 0.3٪ لتبلغ 5,616.6 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 5.4٪ لتبلغ 15,523.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.5٪ ليصل إلى 9,906.9 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية لعام 2013 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 1.4٪ وتراجع مدفوعاته بنسبة 4.1٪ بالمقارنة مع العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.4٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,112.7 مليون دينار (12.1٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 3,439.1 مليون دينار (21.4٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2012، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,041.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة مع 866.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2013 ارتفاع صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 20,136.8 مليون دينار وذلك مقارنة مع 18,883.7 مليون دينار في نهاية عام 2012.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 424.7 مليون دولار (3.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,430.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 432.3 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,795.7 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 74.2 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,013.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 497.5 مليون دينار (1.8٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,090.7 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 مقارنة بالعام السابق. في المقابل انخفضت أسعار الفائدة على كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013.

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 141.2 نقطة (6.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,207.0 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 1.2 مليار دينار (6.8٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 19.5 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2013		نهاية كانون ثاني	
		2013	2014
US$ 12,005.8	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 7,504.5	US$ 12,340.5
81.0٪		13.1٪	3.5٪
27,363.4	السيولة المحلية	24,978.1	27,795.7
9.7٪		0.1٪	1.6٪
18,939.7	التسهيلات الائتمانية	17,824.1	19,013.9
6.2٪		0.0٪	0.4٪
16,569.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	15,411.0	16,644.0
7.8٪		0.2٪	0.5٪
27,593.2	إجمالي ودائع العملاء	25,179.3	28,090.7
10.5٪		0.8٪	1.8٪
21,003.0	ودائع بالدينار	17,973.6	21,570.2
18.6٪		1.5٪	2.7٪
6,590.2	ودائع بالعملات الأجنبية	7,205.7	6,520.5
-9.2٪		-0.7٪	-1.1٪
22,195.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,449.9	22,545.9
8.9٪		0.3٪	1.6٪
17,646.1	ودائع بالدينار	15,243.7	17,992.5
17.0٪		1.1٪	2.0٪
4,549.7	ودائع بالعملات الأجنبية	5,206.2	4,553.4
-14.2٪		-1.8٪	0.1٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 424.7 مليون دولار (3.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 12,430.5 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.

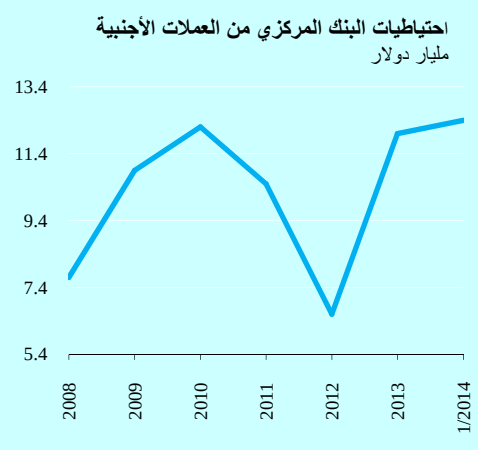

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 432.3 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,795.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 33.0 مليون دينار (0.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2013.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية كانون ثاني 2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع خلال كانون ثاني 2014 بمقدار 452.6 مليون دينار (1.9٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 24,209.4 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 54.3 مليون دينار (0.2٪) خلال الشهر المقابل من عام 2013.

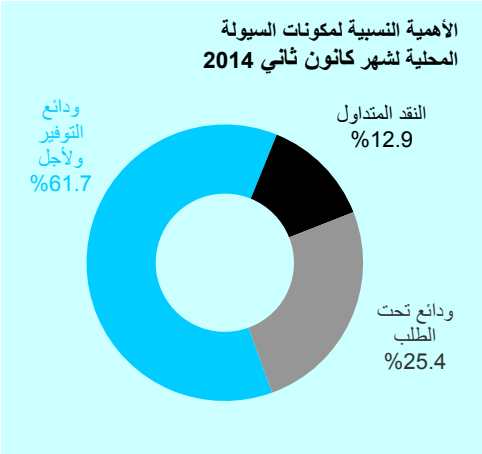

– انخفض النقد المتداول في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 20.3 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2013 ليبلغ 3,586.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 21.3 مليون دينار (0.7٪) خلال الشهر المماثل من العام السابق.

- **العــوامل المــؤثــرة على السيولــة المحليــة**

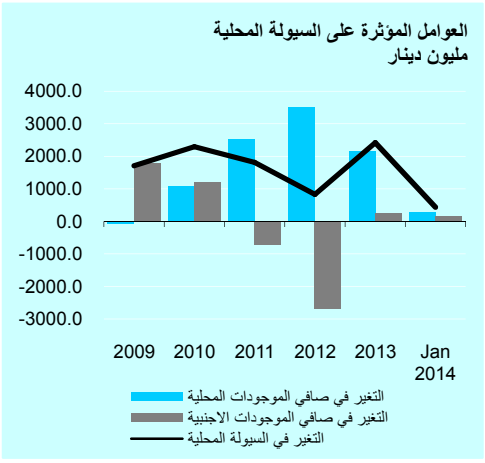

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 268.5 مليون دينار (1.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 305.3 مليون دينار (1.7٪) خلال الشهر المماثل من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 612.8 مليون دينار (2.5٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 344.3 مليون دينار (7.6٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 163.8 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض مقداره 272.3 مليون دينار (4.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2013. وقد تأتى ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 310.3 مليون دينار (3.7٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 146.5 مليون دينار (9.4٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2013		نهاية كانون ثاني 2013	نهاية كانون ثاني 2014
6,923.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,393.2**	**7,087.2**
8,487.4	البنك المركزي	6,123.2	8,797.7
-1,564.0	البنوك المرخصة	270.0	-1,710.5
20,440.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**18,584.9**	**20,708.5**
-4,528.6	البنك المركزي، منها:	-2,558.8	-4,872.9
1,244.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,530.0	1,229.9
-5,793.5	أخرى (صافي*)	-4,108.8	-6,123.3
24,968.6	البنوك المرخصة	21,143.7	25,581.4
9,714.8	الديون على القطاع العام (صافي)	8,487.6	9,747.8
17,201.9	الديون على القطاع الخاص	15,987.0	17,286.4
-1,948.1	أخرى (صافي)	-3,330.9	-1,452.8
27,363.4	**السيولة المحلية (M2)**	**24,978.1**	**27,795.7**
3,606.6	**النقد المتداول**	**3,193.7**	**3,586.3**
23,756.8	**الودائع، منها:**	**21,784.4**	**24,209.4**
4,635.2	بالعملات الأجنبية	5,321.2	4,655.0

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2014/1/20 بتخفيض سعر الفائدة على كافة أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 4.25٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع 3.50٪، ولأجل شهر 3.50٪.
- ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2013		كانون ثاني 2013	كانون ثاني 2014
4.50	إعادة الخصم	5.00	4.25
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.00
3.50	نافذة الإيداع	4.00	3.25
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	4.25	3.50
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	4.25	3.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 5.00٪.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 0.90٪.

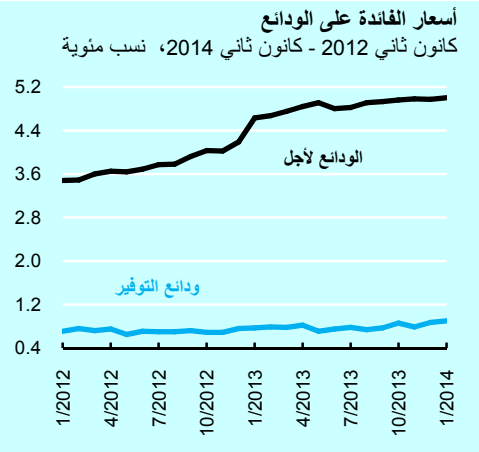

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 0.49٪.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 9.09٪.

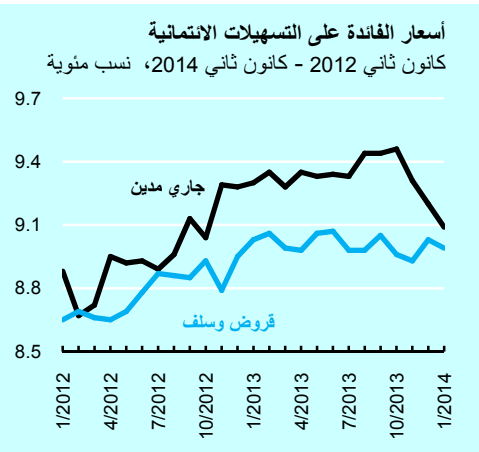

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 53 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 9.60٪.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليبلغ 8.99٪.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية كانون ثاني 2014 ما نسبته 8.79٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 6 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية كانون ثاني 2014 بمقدار 7 نقاط أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 399 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2013		كانون ثاني 2013	كانون ثاني 2014	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.38	تحت الطلب	0.49	0.49	11
0.87	توفير	0.77	0.90	3
4.97	لأجل	4.63	5.00	3
	التسهيلات الائتمانية			
10.13	كمبيالات واسناد مخصومة	9.63	9.60	-53
9.03	قروض وسلف	9.03	8.99	-4
9.20	جاري مدين	9.30	9.09	-11
8.85	الإقراض لأفضل العملاء	8.78	8.79	-6

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 ما مقداره 19,013.9 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 74.2 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 5.7 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2013.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية كانون ثاني 2014، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 64.5 مليون دينار (1.6٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 63.7 مليون دينار (12.7٪)، يليهما قطاعي الإنشاءات والخدمات المالية بمقدار 54.1 مليون دينار (1.3٪)، و 45.6 مليون دينار (9.0٪) على التوالي. وبالمقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاعي الخدمات والمرافق العامة والصناعة بمقدار 69.8 مليون دينار (3.2٪)، و 62.0 مليون دينار (2.3٪) على التوالي، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية كانون ثاني 2014، فقد تركز الارتفاع للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 74.9 مليون دينار (0.5٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 4.9 مليون دينار (0.6٪)، والحكومة المركزية بمقدار 1.8 مليون دينار. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العامة بمقدار 6.1 مليون دينار (1.9٪)، والتسهيلات الممنوحة للمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.4 مليون دينار (14.5٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون ثاني 2014 ما مقداره 28,090.7 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 497.5 مليون دينار (1.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 209.7 مليون دينار (0.8٪) خلال الشهر المقابل من عام 2013.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 350.1 مليون دينار (1.6٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 195.8 مليون دينار (9.8٪)، إضافةً إلى ارتفاع الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 31.2 مليون دينار (11.2٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2013. إلا أن رصيد ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) انخفض بمقدار 79.6 مليون دينار (2.6٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون ثاني 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 567.2 مليون دينار (2.7٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 69.7 مليون دينار (1.1٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال كانون ثاني 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2013. وفيما يلي التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول في كانون ثاني 2014 بمقدار 100.5 مليون دينار (47.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليصل إلى 310.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 7.0 مليون دينار (3.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2013.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة في كانون ثاني 2014 بواقع 151.3 مليون سهم (84.5٪) عن مستواه في نهاية العام السابق ليصل إلى 330.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 8.9 مليون سهم (4.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية كانون ثاني 2014 ارتفاعاً قدره 141.2 نقطة (6.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليصل إلى 2,207.0 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 88.1 نقطة (4.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 318.2 نقطة (11.8٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 31.3 نقطة (1.6٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 5.0 نقطة (0.3٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2013		كانون ثاني 2013	كانون ثاني 2014
2,065.8	الرقم القياسي العام	**2,045.7**	**2,207.0**
2,703.9	القطاع المالي	2,481.8	3,022.1
1,964.9	قطاع الصناعة	2,275.6	1,996.2
1,664.8	قطاع الخدمات	1,673.9	1,659.8

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون ثاني 2014 ما مقداره 19.5 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 1.2 مليار دينار (6.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية العام السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.7 مليار دينار (3.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2013.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون ثاني 2013 - كانون ثاني 2014

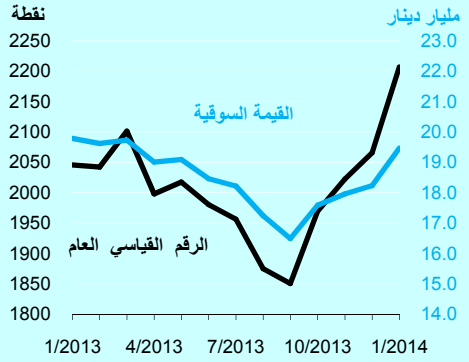

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان في كانون ثاني 2014 تدفقاً للخارج بلغ 4.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 7.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال كانون ثاني 2014 ما قيمته 37.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 41.8 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2013		كانون ثاني 2013	كانون ثاني 2014
3,027.3	حجم التداول	204.6	310.1
12.4	معدل التداول اليومي	10.8	15.5
18,233.5	القيمة السوقية	19,787.1	19,470.5
2,705.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	214.9	330.3
146.9	صافي استثمار غير الأردنيين	7.0	-4.1
939.5	شراء	34.3	37.7
792.6	بيع	27.2	41.8

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2013 بنسبة 2.8٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 8.0٪ مقابل نمو نسبته 6.9٪ خلال الربع الثالث من عام 2012.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق الثابتة، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2012. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 9.0٪ مقابل نمو نسبته 7.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهر الأول من عام 2014 بنسبة 3.4٪ مقابل ارتفاع نسبته 6.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2013.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2013 إلى 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.8٪.

تطورات GDP خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013

سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المتحقق خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012. ويأتي ذلك انعكاساً لتداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪ مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012)، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصبح 2.7٪ محافظاً بذلك على نفس المعدل المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2012. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 9.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2011 -2013
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8		
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2011-2013

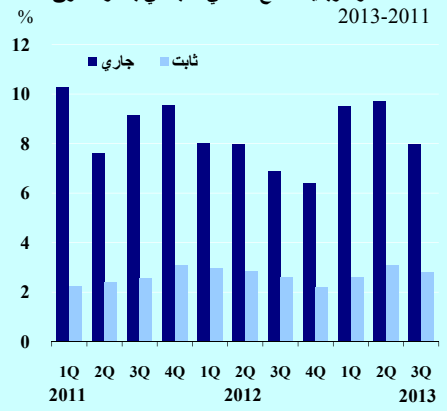

لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 6.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 مقابل ارتفاع نسبته 4.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)،و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.6 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.4 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 89.3٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، مثل قطاع "الإنشاءات" الذي نما بنسبة 8.4٪، و"قطاع الزراعة" (1.0٪)، وذلك مقابل نمو طفيف في قطاع الإنشاءات نسبته 0.2٪، وتراجع قطاع الزراعة بنسبة 9.6٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012.

في حين شهدت قطاعات أخرى تباطؤاً في أدائها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013، أبرزها قطاع "خدمات المال والتأمين والعقارات" الذي نما بنسبة 3.8٪، و"النقل والتخزين والاتصالات" (4.0٪)، "التجارة والمطاعم والفنادق" (3.6٪)، و"الصناعات التحويلية" (1.7٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (1.3٪)، وذلك مقابل نمو نسبته 5.0٪ و4.9٪ و7.1٪ و2.4٪ و2.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012، على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"الكهرباء والمياه" تراجعاً في أدائها بنسبة 10.5٪ و0.6٪ على التوالي، بالمقارنة مع تراجع قطاع "الصناعات الاستخراجية" بنسبة 14.1٪، ونمو قطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 7.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.6٪ خلال عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 0.2٪ خلال عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.5٪ خلال العام الماضي، وذلك محصلة لنمو عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند المنتجات الكيمائية (14.2٪) وبند المنتجات الغذائية والمشروبات (5.0٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها الأسمنت (17.7٪)، والحديد والصلب (13.8٪) والمنتجات النفطية المكررة (10.8٪) من جهة أخرى.
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 11.5٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 16.9٪ خلال عام 2012)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 15.7٪ والبوتاس بنسبة 5.2٪ نتيجة انخفاض الطلب في بعض الدول الرئيسة المستوردة لهاتين المادتين خاصة الهند.
  - تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 4.5٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 6.5٪ خلال عام 2012)، وذلك بسبب تراجع الطلب الصناعي على الكهرباء.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 3.7٪ خلال عام 2013، بالمقارنة مع نمو نسبته 5.8٪ خلال عام 2012.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 9.5٪ خلال عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.7٪ خلال عام 2012.
- تراجع كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بشكل ملحوظ وبنسبة 15.7٪ خلال من عام 2013، بالمقارنة مع نمو نسبته 0.9٪ خلال عام 2012.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 2.0٪ خلال عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 8.5٪ خلال عام 2012.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 13.5٪ خلال عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.7٪ خلال عام 2012.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية*

المؤشـر	الفترة المتاحة		
	2012		2013
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	**0.2**	العام كاملاً	**1.6**
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	**1.5**		**3.3**
المنتجات الغذائية والمشروبات	3.3		5.0
المنتجات النفطية المكررة	9.8		-10.8
الحديد والصلب	-2.5		-13.8
الإسمنت والجير والجبص	-22.6		-17.7
المنتجات الكيميائية	-3.2		14.2
الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	**-16.9**		**-11.5**
الفوسفات	-15.3		-15.7
البوتاس	-19.0		-5.2
الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	**6.5**		**-4.5**
عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	**5.8**		**-3.7**
الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	**-1.7**		**-9.5**
كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	**0.9**		**-15.7**
المساحات المرخصة للبناء	**8.5**		**-2.0**
عدد المغادرين	**-7.7**		**-13.5**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية :

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهر الأول من عام 2014 بنسبة 3.4٪ بالمقارنة مع 6.7٪ خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهر الأول من العام الحالي بالارتفاع الحاد في أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها الخضروات والايجارات مدفوعة بزيادة الطلب المحلي الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة، والملابس في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013، الى جانب بند التعليم متأثراً بزيادة أقساط المدارس الخاصة في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 2.6 نقطة مئوية مقابل 1.2 نقطة مئوية خلال نفس الشهر من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي
التغير النسبي في متوسط CPI خلال شهر كانون ثاني للأعوام (2006 -2014)

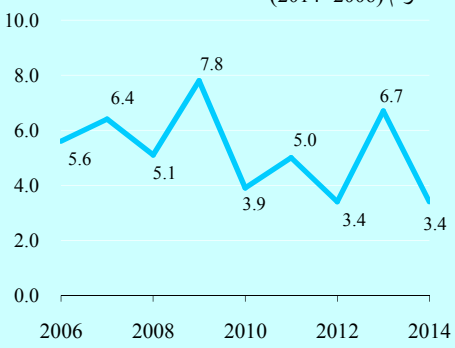

معدل التضخم الشهري
(كانون الثاني 2013 - كانون الثاني 2014)

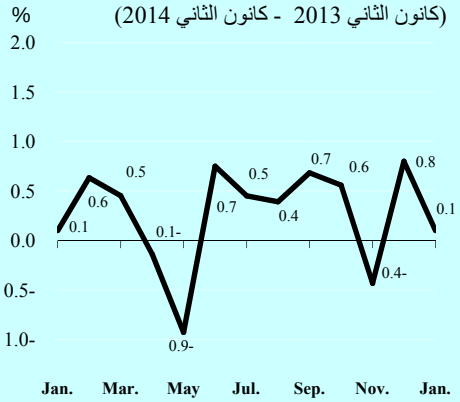

كما نما المستوى العام للاسعار خلال شهر كانون ثاني بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2013) بنسبة 0.1٪، وذلك محصلة لنمو أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها، "اللحوم والدواجن"، و"السكر ومنتجاته"، و"الأواني والأدوات المنزلية" إلى جانب بند النقل.

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهر الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكّل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 3.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهر الأول من عام 2014. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند الخضروات (21.6٪)، والفواكه (10.7٪)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (3.2٪) من جهة، وتراجع أسعار "اللحوم والدواجن" (2.1٪)، و"الزيوت والدهون" (1.0٪)، من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 7.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6٪ خلال نفس الشهر من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهر الأول من عام 2014. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 7.4٪ مقابل 2.4٪ خلال نفس الشهر من العام الماضي، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 6.7٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.6٪ خلال نفس الشهر من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهر الأول من عام 2014. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.7٪، مقابل ارتفاع نسبته 2.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2013 متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 1.7٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية" و0.2٪ لبند "التجهيزات المنزلية".
- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.5٪ خلال نفس الشهر من عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهر

الأول من عام 2014. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند التعليم وبنسبة 5.8٪، وذلك مقابل ارتفاع نسبته 4.1٪ خلال نفس الشهر من العام الماضي، وذلك في ضوء زيادة أقساط المدارس الخاصة التي أعقبت قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الطبية" (5.5٪)، والنقل (3.3٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الرابع من عام 2013 ليصل إلى 11.0٪ (9.5٪ للذكور و 18.7٪ للإناث) وذلك مقابل 12.5٪ (10.8٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012.
- وعليه، ارتفع معدل البطالة خلال عام 2013 ليصل إلى 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) وذلك مقابل 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.8٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.1٪ (60.4٪ للذكور و 13.2٪ للإناث) خلال عام 2013، بالمقارنة مع 38.0٪ (61.3٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال عام 2012.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.4٪ خلال عام 2013، وذلك مقابل 33.4٪ خلال عام 2012. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.2٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.7٪)، ثم التعليم (12.1٪)، والصناعة التحويلية (9.9٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية على بقية القطاعات.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,100.8 مليون دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,427.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. وفي حال استثناء المنح الخارجية (579.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,680.2 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,523.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 213.8 مليون دينار ليبلغ 11,862.3 مليون دينار (49.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليبلغ 7,234.5 مليون دينار (30.2٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 19,096.8 مليون دينار (79.6٪ من GDP) في نهاية عام 2013 مقابل 16,580.9 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:-

- **الإيرادات العامة**

انخفضت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2013 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 224.0 مليون دينار أو ما نسبته 34.4٪ لتصل إلى 426.9 مليون دينار. بينما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 بمقدار 595.8 مليون دينار أو ما نسبته 13.2٪ لتصل إلى 5,111.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار 482.8 مليون دينار وارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 113.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل النمو
	2012	2013		2012	2013	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**650.9**	**426.9**	**-34.4**	**4,515.8**	**5,111.6**	**13.2**
الإيرادات المحلية، منها:	650.9	397.8	-38.9	4,419.1	4,532.2	2.6
الإيرادات الضريبية، منها:	499.9	282.7	-43.4	3,136.4	3,297.3	5.1
ضريبة المبيعات	436.2	226.0	-48.2	2,115.3	2,235.6	5.7
الإيرادات الأخرى	149.3	113.4	-24.0	1,261.1	1,214.8	-3.7
المنح الخارجية	0.0	29.1	-	96.6	579.4	499.8
إجمالي الإنفاق، منها:	**917.0**	**630.2**	**-31.3**	**5,942.9**	**6,212.4**	**4.5**
النفقات الرأسمالية	46.6	106.2	127.9	512.5	711.9	38.9
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-266.1**	**-203.3**	-	**-1,427.2**	**-1,100.8**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 113.1 مليون دينار أو ما نسبته 2.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لـتصل إلى 4,532.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 160.9 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 46.3 مليون دينار و 1.5 مليون دينار، على التوالي.

الإيرادات الضريبية

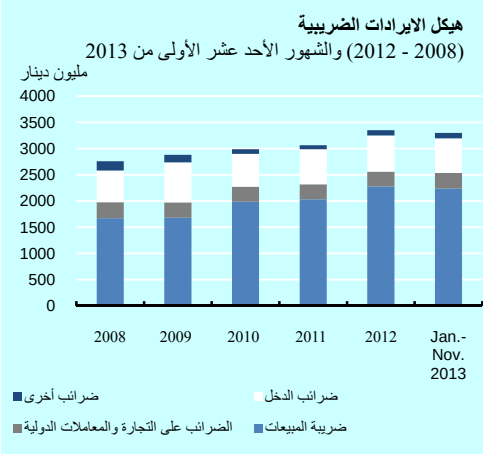

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 160.9 مليون دينار أو ما نسبته 5.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 3,297.3 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.8٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 120.3 مليون دينار لتبلغ 2,235.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 67.8٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 158.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 50.9 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 30.8 مليون دينار، بينما انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 119.7 مليون دينار.
- انخفضت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 8.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.3٪ لتصل إلى 659.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 20.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 8.1 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.4 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.5٪ من إجمالي

الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 537.3 مليون دينار (منها 223.8 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 37.6 مليون دينار أو ما نسبته 14.4٪ لتبلغ 298.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك 9.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 11.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.5٪ لتصل إلى 103.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 46.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.7٪ لتصل إلى 1,214.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 51.2 مليون دينار لتبلغ 264.4 مليون دينار (منها 236.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 100.9 مليون دينار لتبلغ 223.9 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 105.7 مليون دينار لتبلغ 726.5 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 20.1 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 482.8 مليون دينار، لتبلغ 579.4 مليون دينار، هذا وقد تضمنت قيمة المنح المشار إليها منح إضافية من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 354 مليون دينار (أي ما يعادل 500 مليون دولار)، بالإضافة إلى المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي.

■ إجمالي الإنفاق

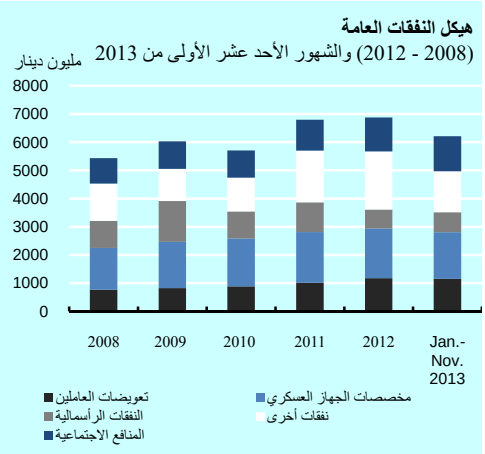

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2013 انخفاضاً مقداره 286.8 مليون دينار أو ما نسبته 31.3٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 630.2 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 269.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتبلغ 6,212.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 1.3٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 38.9٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 بمقدار 70.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.3٪ لتصل إلى 5,500.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 123.8 مليون دينار لتبلغ 1,654.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 30.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 190.7 مليون دينار ليصل إلى 1,247.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.7٪ من إجمالي النفقات الجارية وذلك بسبب تضمين شبكة الأمان الاجتماعي لمخصصات الدعم النقدي المباشر. كما ارتفعت

تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 78.7 مليون دينار لتبلغ 1,150.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 157.5 مليون دينار ليصل إلى 663.2 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 34.5 مليون دينار ليبلغ 228.4 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.2٪ من إجمالي النفقات الجارية. في حين انخفض بند دعم السلع بمقدار 547.0 مليون دينار ليبلغ 225.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 4.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 ارتفاعاً بمقدار 199.4 مليون دينار، أو ما نسبته 38.9٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 711.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

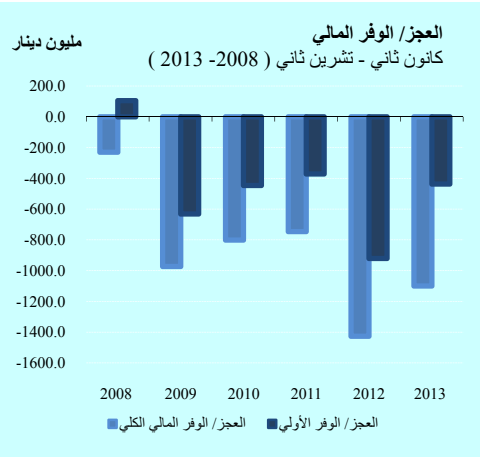

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 1,100.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,427.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2013 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 437.6 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 921.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.

الدين العام

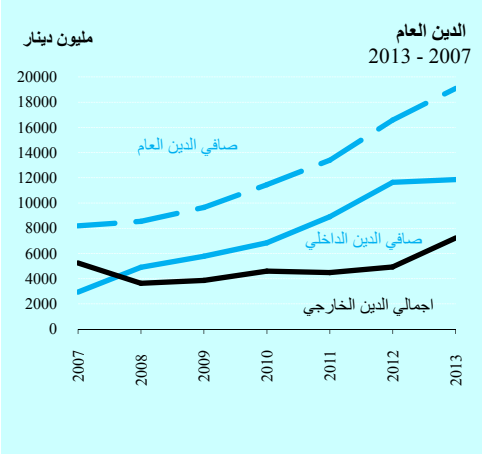

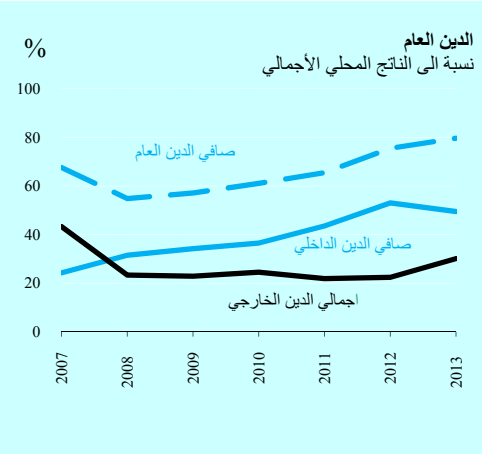

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2013 بمقدار 213.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 11,862.3 مليون دينار (49.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 761.9 مليون دينار ليبلغ 13,439.5 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2012 بمقدار 548.0 مليون دينار لتبلغ 1,577.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,226.0 مليون دينار ليصل إلى 10,868.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار لتصل إلى 672.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات

المستقلة فقد انخفض بمقدار 308.0 مليون دينار ليصل إلى 869.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 ، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 65.0 مليون دينار ليصل إلى 1,014.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليبلغ 7,234.5 مليون دينار (30.2٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإصدار سندات دولارية في السوق المحلي خلال شهري شباط وآب من هذا العام، وبقيمة إجمالية بلغت 815 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150.0 مليون دولار) حيث بلغ الإصدار الأول ما قيمته 354 مليون دينار (500 مليون دولار)، في حين بلغ الإصدار الثاني ما قيمته 461 مليون دينار (650 مليون دولار)، بالإضافة إلى استلام الدفعة الثانية والثالثة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة إجمالية 457 مليون دينار (أي ما يعادل 387 مليون دولار أمريكي للدفعة الثانية و258 مليون دولار للدفعة الثالثة). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 54.4٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 9.2٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 12.2٪.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2013 بمقدار 2,515.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 19,096.8 مليون دينار (79.6٪ من GDP) مقابل 16,580.9 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 4.1 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2012.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2013 ما مقداره 598.9 مليون دينار (منها 129.8 مليون دينار فوائد) مقابل 558.1 مليون دينار (منها 120.6 مليون دينار فوائد) خلال عام 2012.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2014		معدل النمو
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	820	835	1.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,000	1,015	1.5
السولار	فلس/لتر	670	680	1.5
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	670	680	1.5
الكاز	فلس/لتر	670	680	1.5
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	10	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	475.2	476.9	0.4
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	475.2	476.9	0.4
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	475.2	479.7	0.9
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	608	611	0.5
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	613	616	0.5
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	628	631	0.5
الإسفلت	دينار/طن	509.1	510.9	0.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2014/3/1

- إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأميركي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة إجمالية بلغت 1.25 مليار دولار أميركي ولمدة سبع سنوات تستحق دفعة واحدة في نهاية عمر السندات، وبسعر فائدة سنوي ثابت يبلغ 2.503٪ تدفع بشكل نصف سنوي لغاية تاريخ الاستحقاق، ويعد هذا الإصدار الأول من نوعه للمملكة في الأسواق العالمية بكفالة الحكومة الأمريكية (تشرين أول 2013).

❑ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية التعاون المالي مع الحكومة الألمانية ضمن إطار برنامج التعاون التنموي بين البلدين للأعوام (2013 – 2014)، تتضمن مساعدات مالية بما قيمته 85.5 مليون يورو، منها قروض ميسرة بقيمة 74 مليون يورو ومنح بقيمة 11.5 مليون يورو، بهدف دعم عدد من المشاريع في مجالات المياه والصرف الصحي والتغير المناخي ودعم اللاجئين السوريين ليتم تنفيذها من خلال بنك الاعمار الألماني (كانون أول 2013).
- التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومتين الأردنية واليابانية، تقدم الحكومة اليابانية بموجبها منحة طارئة بقيمة مليار ين ياباني (حوالي 10.1 مليون دولار أمريكي) للمساهمة في تخفيف الأعباء الناجمة عن استضافة الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين (تشرين ثاني 2013).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- تراجعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون أول من عام 2013 بنسبة 15.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 436.0 مليون دينار. أما خلال عام 2013 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 0.3٪ لتبلغ 5,616.6 مليون دينار مقارنة مع عام 2012.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون أول من عام 2013 بنسبة 2.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 1,288.0 مليون دينار. أما خلال عام 2013، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 5.4٪ لتبلغ 15,523.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون أول من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 6.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 852.1 مليون دينار. أما خلال عام 2013، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 8.5٪ ليبلغ 9,906.9 مليون دينار مقارنة مع عام 2012.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال عام 2013 بنسبة 1.4٪، كما تراجعت مدفوعات السفر بنسبة 4.1٪.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2013 بنسبة 4.4٪ ليبلغ 2,586.3 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 2,112.7 مليون دينار (12.1٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة مع عجز مقداره 3,439.1 مليون دينار (21.4٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,041.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 مقارنة بحوالي 866.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,253.1 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2012 ليصل إلى 20,136.8 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 55.2 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 789.7 مليون دينار خلال عام 2013، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 845.0 مليون دينار ليبلغ 20,328.3 مليون دينار مقارنة مع عام 2012.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	2012 القيمة	معدل النمو (٪) 2012/2011	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012
التجارة الخارجية	19,483.4	6.8	20,328.3	4.3
الصادرات الكلية	5,599.5	-1.5	5,616.6	0.3
الصادرات الوطنية	4,749.6	-1.2	4,804.8	1.2
المعاد تصديره	849.9	-3.3	811.8	-4.5
المستوردات	14,733.8	9.6	15,523.5	5.4
الميزان التجاري	-9,134.3	17.8	-9,906.9	8.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2012، 2013
مليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	716.4	883.5	23.3
الولايات المتحدة الأمريكية	788.5	847.5	7.5
السعودية	523.6	651.4	24.4
الهند	510.5	350.9	-31.3
الإمارات	173.7	192.2	10.6
اندونيسيا	192.7	161.6	-16.1
الجزائر	91.4	98.1	7.3
المستوردات			
السعودية	3469.7	2,853.7	-17.8
الصين	1416.4	1,585.8	12.0
الولايات المتحدة الامريكية	977.5	966.4	-1.1
الهند	506.8	785.5	55.0
إيطاليا	658.6	734.5	11.5
ألمانيا	575.2	574.2	-0.2
تركيا	568.9	535.7	-5.8
الإمارات	418.8	519.7	24.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2013 ارتفاعاً نسبته 0.3٪ لتصل إلى 5,616.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 1.5٪ خلال عام 2012. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 55.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.2٪ لتصل إلى 4,804.8 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 38.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتصل إلى 811.8 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 56.7 مليون دينار، أو ما نسبته 14.8٪، لتصل إلى 438.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 7.7٪ خلال عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 62.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2012 و2013، مليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,749.6**	**4,804.8**	**1.2**
الملابس	**738.0**	**810.1**	**9.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	692.6	748.1	8.0
منتجات دوائية وصيدلية	**382.0**	**438.7**	**14.8**
السعودية	93.4	100.5	7.6
الجزائر	66.5	81.3	22.2
العراق	40.2	51.2	27.3
السودان	28.5	39.7	39.3
البوتاس	**478.9**	**420.0**	**-12.3**
الهند	85.9	92.5	7.7
أندونيسيا	95.4	82.7	-13.3
الصين	126.2	65.9	-47.8
ماليزيا	43.9	64.3	46.5
الخضروات	**354.2**	**364.3**	**2.9**
الامارات	62.8	66.6	5.9
العراق	39.4	53.3	35.3
السعودية	16.2	51.9	219.7
الفوسفات	**426.0**	**267.4**	**-37.2**
الهند	286.6	192.3	-32.9
أندونيسيا	57.8	35.8	-38.0
بلغاريا	37.6	11.9	-68.4
الأسمدة	**242.8**	**209.1**	**-13.9**
الهند	107.3	45.6	-57.5
تركيا	32.4	45.2	39.3
أثيوبيا	20.9	29.7	41.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

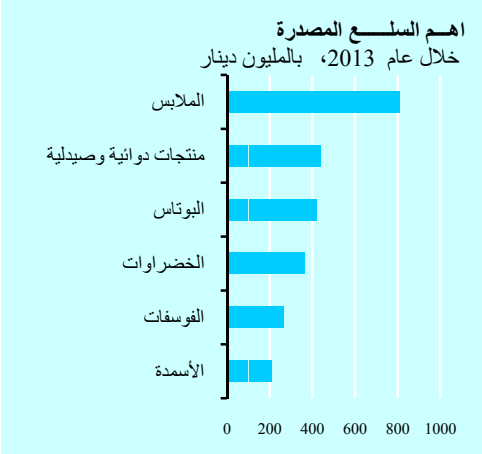

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 58.9 مليون دينار (12.3٪) لتصل إلى 420.0 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 19.3٪ خلال عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا والصين وماليزيا على ما نسبته 72.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 10.1 مليون دينار (2.9٪) لتصل إلى 364.3 مليون دينار، مقارنة مع 354.2 مليون دينار خلال عام 2012. حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والعراق والسعودية على ما نسبته 48.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 158.6 مليون دينار (37.2٪) لتصل إلى 267.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 4.5٪ خلال عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 25.2٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 16.1٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 71.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

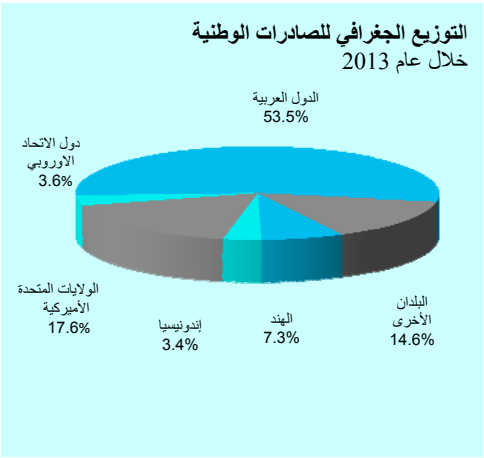

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس والخضروات والفوسفات والأسمدة خلال عام 2013 على ما نسبته 52.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 55.2٪ خلال عام 2012. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والإمارات واندونيسيا والجزائر على ما نسبته 66.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2013 مقابل 63.1٪ خلال عام 2012.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال عام 2013 ارتفاعاً مقداره 789.8 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4٪، لتبلغ 15,523.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 9.6٪ خلال عام 2012.

♦ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، يلاحظ ما يلي:

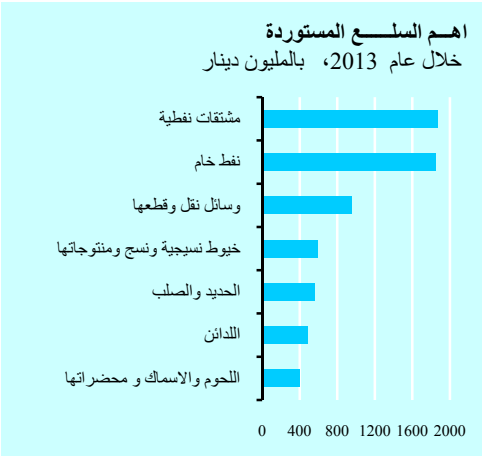

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 113.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.8٪، لتصل إلى 1,845.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 5.5٪ خلال عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 4.3٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 1.6٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 415.4 مليون دينار، أو ما نسبته 18.2٪، لتصل إلى 1,870.7 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 43.9٪ خلال عام 2012. وتعد كل من الهند وبلجيكا وإيطاليا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 111.6 مليون دينار، أو ما نسبته 13.2٪، لتصل إلى 958.2 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 6.8٪ خلال عام 2012. حيث شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية واليابان المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 61.1٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2012 و2013، مليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**14,733.7**	**15,523.5**	**5.4**
النفط الخام	**1,958.2**	**1,845.2**	**-5.8**
السعودية	1,794.0	1,599.6	-10.8
مشتقات نفطية	**2,286.1**	**1,870.7**	**-18.2**
الهند	192.8	468.6	143.1
بلجيكا	0.2	188.1	-
إيطاليا	286.6	186.2	-35.0
وسائل النقل وقطعها	**846.6**	**958.2**	**13.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	145.2	208.5	43.6
كوريا الجنوبية	266.0	200.1	-24.8
اليابان	114.3	177.0	54.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**495.9**	**588.4**	**18.7**
الصين	203.9	228.5	12.1
تايوان	117.1	160.4	37.0
تركيا	37.5	40.1	6.9
الحديد والصلب	**593.6**	**563.7**	**-5.0**
أوكرانيا	175.4	124.1	-29.2
الصين	60.4	77.3	28.0
السعودية	41.7	53.8	29.0
اللدائن	**438.2**	**483.5**	**10.3**
السعودية	207.5	228.2	10.0
الصين	26.4	39.7	50.6
الإمارات	21.6	29.1	34.6
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**379.9**	**397.1**	**4.5**
البرازيل	72.4	110.1	52.1
استراليا	78.3	78.9	0.8
الهند	41.9	35.9	-14.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

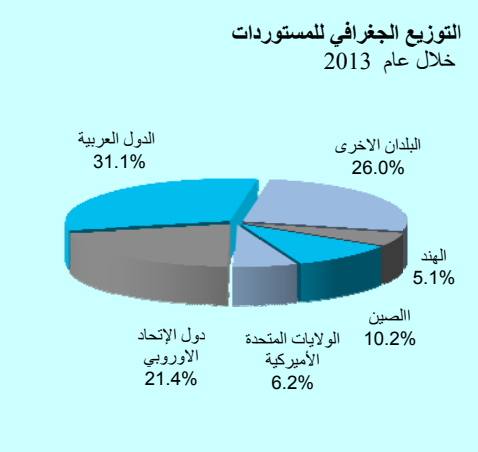

- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 92.5 مليون دينار، أو ما نسبته 18.7٪، لتصل إلى 588.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 8.5٪ خلال عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايون وتركيا على ما نسبته 72.9٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 43.2٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2013 مقابل 47.4٪ خلال عام 2012. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وإيطاليا وألمانيا وتركيا والإمارات خلال عام 2013 على ما نسبته 55.1٪ من إجمالي المستوردات مقابل 58.3٪ خلال عام 2012.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2013 انخفاضاً مقداره 38.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ مقارنة بعام 2012 لتبلغ 811.8 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2013 ارتفاعاً مقداره 772.7 مليون دينار، أي بنسبة 8.5٪ مقارنة بعام 2012 ليصل إلى 9,906.9 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2013 بمقدار 108.7 مليون دينار (4.4٪) مقارنة بعام 2012 ليبلغ 2,586.3 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال عام 2013 ارتفاعاً مقداره 39.5 مليون دينار (1.4٪) مقارنة بعام 2012 لتصل إلى 2,923.0 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال عام 2013 تراجعاً مقداره 33.6 مليون دينار (4.1٪) لتصل إلى 778.3 مليون دينار مقارنة بعام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 إلى ما يلي:-

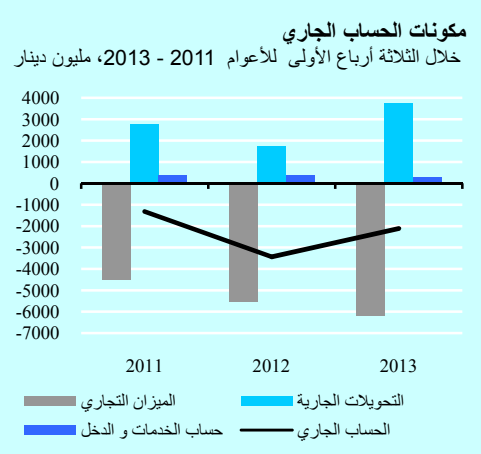

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,112.7 مليون دينار (12.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 3,439.1 مليون دينار (21.4٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة للآتي :-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 619.0 مليون دينار (11.1٪) ليصل إلى 6,176.9 مليون دينار.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 139.3 مليون دينار ليبلغ 453.2 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى انخفاض الوفر المسجل في كل من صافي بند السفر والخدمات الحكومية ليصل إلى 1,180.0 مليون دينار و77.8 مليون دينار على التوالي، وانخفاض العجز المسجل في صافي بند الخدمات الأخرى ليصل إلى 116.0 مليون دينار، وارتفاع العجز المسجل في صافي بند النقل ليصل إلى 688.6 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 158.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 197.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 326.5 مليون دينار وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 168.0 مليون دينار.
  - ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 2,046.2 مليون دينار ليصل إلى 3,769.5 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 بمقدار 1,182.2 مليون دينار ليبلغ نحو 1,445.1 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 864.0 مليون دينار ليصل إلى 2,324.4 مليون دينار. ويذكر أن

مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 3.0٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013 لتصل إلى 1,769.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,337.0 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 3,051.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,041.6 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 866.9 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 256.4 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 174.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 2,821.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 126.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,783.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 2,136.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2012.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر أيلول من عام 2013 التزاماً نحو الخارج بلغ 20,136.8 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,883.7 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,602.0 مليون دينار ليصل إلى 17,119.9 مليون

دينار، ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,668.9 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 3,855.1 مليون دينار ليصل إلى 37,256.7 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,040.8 مليون دينار ليبلغ 18,698.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 554.8 مليون دينار ليبلغ 3,339.9 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع القيمة السوقية لملكية غير المقيمين في الشركات المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي بمقدار 453.9 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,931.5 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 750.7 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,180.8 مليون دينار) لتبلغ 8,426.3 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 46.8 مليون دينار ليبلغ 728.7 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 409.2 مليون دينار ليبلغ 5,632.7 مليون دينار (استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي).